مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 08 / العـدد: 02 مكرر(الجزء الثاني) / جويلية 2019 / ص ص 53 - 67
عدد خاص بالندوة الوطنية: المرأة في الخطاب السوسيولوجي مقاربات الجنس والجندر(النوع الإجتماعي)

دور المرأة و مساهمتها في تحقيق التنمية

Role of women and their contribution to development

فايزة فراح [1] ، نبيل شلفي [2]
[1] جامعة الجزائر 2 (الجزائر) ، farahfaiza63@gmail.com
[2] جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/06/14 تاريخ القبول: 2019/06/27 تاريخ النشر: 2020/02/27

ملخص:

لقد عرفت المرأة عبر العصور تاريخا حافلا بالأحداث على جميع المستويات و ظلت تنتقل من وضع إلى وضع آخر، فقد كانت في بعض الحضارات و الديانات كالمسيحية و اليهودية تعاني من المكانة الدونية و نظرة الازدراء، حيث اعتبرت علة الخطيئة و سبب الشقاء و ذلك لعهد طويل، ثم تغير وضعها بفعل عدة عوامل منها ما هو اجتماعي و سياسي و ثقافي فتحصلت على الكثير من حقوقها كحقها في التعليم و العمل، ثم واصلت المطالبة بحقوقها السياسية و مساواتها مع الرجل إلى يومنا هذا. أما في المجتمعات العربية فقد عرفت المرأة هي الأخرى تقلبات في مكانتها داخل المجتمع فقد كانت في العصر الجاهلي توأد و هي حية و لم تكن لها مكانة و لا احترام في مجتمعها إلى أن جاء الإسلام و كرمها و سوى بينها و بين الرجل في الحقوق و الواجبات.

و من هنا يتجلى لنا الدور الأسمى الذي تلعبه المرأة في المجتمع سواء داخل البيت في التنشئة الاجتماعية و تربية النشء أو خارجه في ميدان العمل و مشاركتها في صنع القرار.

كلمات مفتاحية: المرأة، الدور، التنمية، مكانة المرأة، معوقات.

Abstract:

Throughout history, women have known a history of events at all levels and have moved from one situation to another. In some cultures, and religions, Christianity and Judaism have suffered from inferiority and contempt. The cause of sin and the cause of misery, and then changed their status due to several factors, including social, political and cultural rights received many rights to education and work, and then continued to claim their political rights and equality with men to this day. In the Arab societies, women have also experienced fluctuations in their status within society. In the pre-Islamic era, they were living and not living in a

المؤلف المرسل: فايزة فراح، الإيميل: farahfaiza63@gmail.com

ISSN: 1112 - 6752 | الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

position of respect and respect in their society until Islam came and honored them and between men and women in rights and duties. However, Hence, the role of women in society, whether in the home, in socialization, in the upbringing of young people or in the field of work, and in decision-making, is evident.
Keywords: Women, Role, Development, Women's Status, Obstacles.

مقدمة:

لا يمكن اعتبار قضية المرأة قضية خاصة بل هي قضية مجتمعية تتصل بمستوى التقدم الاجتماعي، تتأثر به و تؤثر فيه في علاقة جدلية مميزة، كما أن المسألة ليست مجرد مساواة قانونية شكلية ، لأن المشكلة هي وعي المرأة بإنسانيتها و إذا كان هدف المرحلة الراهنة ما زال ينصب على قضية التنمية ، كما هو شأنه منذ عقود، فإن التنمية لا تعني تطوير المستوى المادي فقط ، بل تعني بنفس الوقت تحرير الإنسان ليمارس حريته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و إلا لن تكون هناك تنمية بشرية و الإنسان المقصود هنا هو (رجل و امرأة)، فالوعي بإنسانية المرأة من قبل كل من الرجل و المرأة معا، هي الخطوة الأولى ، و صورة المرأة التي نريدها هي صورة الإنسان المشارك في التنمية بكل تبعاتها و ايجابياتها و إبراز دورها في التنمية بأبعادها المختلفة.

1- الإشكالية:

"إن أهم ما يميز شعوب العالم النامي اليوم هو الطموح الكبير نحو التقدم و الارتقاء و تحقيق أفضل معدلات الحياة الإنسانية و بمعنى آخر تتسم هذه الشعوب بالطموح التنموي حيث أصبحت التنمية شغلها الشاغل و أملها في الخلاص من كل مظاهر و أسباب التخلف الذي عاشته لعشرات السنين ، إما لسبب الاستعمار الذي هيمن على معظم شعوب العالم الثالث أو بسبب الرجعية المحلية في هذه البلدان نفسها التي عملت على قيام بنى اجتماعية –اقتصادية مشوهة تعتمد أكثر على العلاقات الاستغلالية و السيطرة و التبعية."(1)

و" إذا كان ثمة اتفاق عام على أن خطط التنمية المنشودة في أي قطر نام ينبغي أن تركز على محددين أساسيين هما، تراكم رأس المال و العنصر البشري باعتبارهما الممر الإجباري لأي عملية تنموية.

فإذا كانت المرأة في المجتمع تشكل قوة لا يستهان بها من حيث العدد ، فمن البديهي القول بأنه لا يمكن استبعاد هذا العدد أو عزله عن المشاركة في عملية التنمية ، إذ لا تنمية أو حضارة أو تقدم دون مشاركة جميع أفراد المجتمع، و من البديهي أن الوصول إلى المشاركة المثلى للمرأة في التنمية يتطلب توفير مجموعة من المقومات منها :الذاتية كالتعليم ، التأهيل و التدريب و الوعي الاجتماعي بالإضافة إلى المقومات الخارجية : من قاعدة عمل اقتصادية تتوفر فيها فرص

العمل المناسبة كما تتوفر بجانبها مجموعة من الخدمات الاجتماعية المساعدة على دخول المرأة إلى الميادين المختلفة."(2)

و من هنا نطرح التساؤلات التالية :

ما هي مجالات أدوار المرأة ؟ و ما هو دورها في التنمية؟ و ما هي معوقات مشاركتها في تحقيق التنمية؟

2- تحديد المفاهيم:

- المرأة:

"هي مؤنث الرجل ، و هي ذلك الكائن اللطيف الذي يتحد مع الرجل في أصل الخلقة و تختلف معه في البنية الفسيولوجية ، كما جاء في الآية القرآنية " و ليس الذكر كالأنثى" أي في البناء الفسيولوجي و بالتالي في المهام التي تسند للكل "(3)

- الدور:

"هو رباط اجتماعي يحدد توقعات و التزامات تقترن مع المواقع الاجتماعية ، و الدور هو وحدة تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية ، و الدور يحدد السلوك بشكل رئيسي." (4)

و "الدور الاجتماعي هو المتوقع من وضع اجتماعي محدد ، أما الوضع فهو الاسم الذي يطلق على دور اجتماعي معين أو الوسيلة المستخدمة في تحديده ، و قد عرفت د.نادية جمال الدين أن الدور " هو مجموعة من الصفات و التوقعات المحددة اجتماعيا و المرتبطة بمكانة معينة، و الدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا ، و تتبع نماذج سلوكية محددة."(5)

فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة معينة و يتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها ، و بالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة و زوجة و أم أي الدور الذي يتوقع منها المجتمع و ينتظر منها القيام به ، يتفق اتفاقا مع دورها الفعلي إن لم يتطابق معه .

-التنمية:

"يعدّ مصطلح التنمية قديما من الناحية اللغوية ولكنه جديد نسبيا من الناحية الفلسفية، حيث ظهر المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تنهض التنمية على بعد اقتصادي يركز على نماء الثروة والدخل وقوى الإنتاج في المجتمع، ويصاحبه تطور المعرفة ونماء الثقافة والارتقاء بالسلوكيات، وتحسين نوعية الحياة على البعد الاجتماعي، ومن ثم فأغلب تعريفات التنمية تركز على أنها عملية شاملة لكل مقومات الحياة الاجتماعية، معتمدة على التخطيط كأسلوب علمي لكل وقائع المجتمع، ولها طريقة واتجاه محدد باستراتيجيات و آليات محددة.

ولذلك فإنّ التنمية يجب أن تركز على تطوير الإنسان "صانع التنمية" لا تطوير الأشياء، وأنّها عملية اجتماعية لا يمكن الفصل بين بعديها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، وبذلك ترتبط التنمية بإحداث التغيير المخطط كعملية يمكن التحكم فيها وتوجيهها وهي بذلك ليست نموا عشوائيا غير مخطط لا يمكن التحكم في عملياتها.

ويعرف البنك الدولي مفهوم التنمية بأنّها زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادي، التعليم، الصحة وحماية البيئة، والمفهوم الأوسع للتنمية يتضمن المساواة في الفرص، والحريات السياسية والمدنية، التي بدورها تساعد على تحقيق أهداف التنمية، فالهدف الشامل للتنمية هو احترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الأفراد بغض النظر عن الجنس، العناصر، الأديان والبلدان، وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ أوائل عقد الخمسينات عندما خرجت غالبية دول العالم النامي من دائرة الاستعمار".(6)

" إنّ التنمية كما هو معروف ومسلم به في تكاملها وآثارها ونتائجها العامة هي "عملية موحدة تستهدف إحداث تغيير كمي وكيفي في المجتمع على مراحل زمنية مخططة" ولقد جرى العرف بين المحللين العلميين لهذه العملية على تقسيمها إلى مصطلحين، تنموية اقتصادية تركز على التغيير في الظواهر الاقتصادية وعوامل الإنتاج الطبيعية والفيزيقية، وتنمية اجتماعية تهتم بتطوير الموارد البشرية كما وكيفا"(7)

وتعدّ التنمية مطلبا أساسيا لكل المجتمعات المعاصرة لما تمثله من مقياس لمدى تقدم المجتمعات، لذلك نالت حظا من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون التمييز بين النساء والرجال.

3- التنمية الاجتماعية:

تعريف عبد الباسط حسن :" التنمية ما هي إلا عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه ، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد و تنظيم سلوكهم و تصرفاتهم ....، و بذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها ، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة و المتعمدة و المنظمة للأفراد و الجماعات لتحقيق هدف معين"(8)

تعريف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :" التنمية هي التغيير الحضاري المقصود و المخطط و الذي يتناول كل جوانب الحياة المادية و البشرية في إطار المجتمع القومي ،و كذا كل ما يتصل بالعادات و أنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعابا للطاقات و

تنميتها في سبيل رفع المستوى الاجتماعي ، في ظل إيديولوجية تترجم آمال الأمة و تحاول أن تصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كل الميادين "(9)

أما التنمية الاجتماعية فهي أحد الجوانب المهمة في التنمية الشاملة و هي تعني " عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان ، و توفير الحاجات المتصلة بعمله و نشاطه ، و رفع مستواه الثقافي و الصحي ، و الفكري ، و الروحي ، و هذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة و من أجل خدمة أهداف التنمية " (10)

و في السياق نفسه يشير أحمد زكي بدوي إلى أن التنمية الاجتماعية هي " تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية و الهيكلية اللازمة لنمو المجتمع و ذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية و الرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي " (11)

4- أهداف التنمية:

" يتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد و الجماعات، وينبثق عن الهدف العام مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إشباع الحاجات الأساسية: ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية من مأكل، مشرب، مسكن وعمل.
- زيادة الدخل القومي: ويعتبر الهدف الأساسي من وراء التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات السلع والخدمات وهذا للقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- رفع مستوى المعيشة: فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة، وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول.
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لها ضعف في ميلها الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق استثمار هذه الأموال بدل اكتنازها.

- تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي: وهذا عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية منها أو الصناعية حتى تحقق البلاد انتعاشا ورواجا اقتصاديا وتنمية دائمة."(12)

5- أنواع التنمية:

تتعدد التنمية بتعدد وجهات نظر الباحثين، فالتنمية لا ينظر إليها من منظور تخصص واحد بل لها عدة أوجه يمكن تقسيمها إلى:

1. التنمية الاقتصادية:" تتمثل في عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي، وتكون هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان، فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للجماعة والفرد واستغلال هذه الموارد أفضل استغلال وبأفضل الطرق".(13)
2. 2-التنمية الاجتماعية: " تعبر التنمية الاجتماعية عن عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، فالتنمية الاجتماعية هي الجهود المبذولة التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع".(14)
3. التنمية الإدارية:" تعبر التنمية الإدارية عن الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري وما يحقق الإنماء الفعال، فهي تهتم بتطوير الجانب الإداري، كما تهتم بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تنمية شاملة.كما تعتبر التنمية الإدارية عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية.
4. التنمية السياسية: يشير مفهوم التنمية السياسية إلى التحديث السياسي بكل جوانبه، حيث تركز على ثلاثة عناصر رئيسية والمتمثلة في شرعية النظام السياسي، وجود مجتمع يرغب في النمو مع وجود مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة وأيضا الحرية.
5. التنمية البشرية: تعدّ التنمية البشرية من أحدث أنواع التنمية، فهي تركز على الفرد الذي يمثل الوسيلة والهدف في نفس الوقت، لأنه يمثل العنصر الفعال والمحرك الأساسي لها، فأهم ما تملكه الدول هو ثروتها البشرية لأنه يتوقف عليها تقدم المجتمعات أو تخلفها."(15)

6- مجالات أدوار المرأة :

يقوم دور المرأة في الحياة على أمرين حيث يتصل أحدهما بحياتها الخاصة في المنزل والثاني بحياتها العامة في المجتمع فإلى جانب أنها أم و زوجة فهي رفيقة الرجل في رحلة الحياة وساعده الأيمن في شؤونه وأعماله.

1-6-دور المرأة في الحياة الخاصة:

تعتبر وظيفة المرأة الرئيسية ربة بيت من أكثر الوظائف انتشارا رغم عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي، وللمرأة في الوسط الاجتماعي عدة ألقاب منها المديرة، المعلمة، المفتشة، الجوندارم، رئيسة المخزن، الكونترول...الخ

دور المرأة الأسري: رغم أن الإسلام تناول دور المرأة والرجل فجعلها شريكة الرجل لا تفاضل بينهما إلا بما تكسبه كل نفس منهما من خلال العمل الصالح والخصال الطيبة، إلا أن مهمتها الأولى التي تقوم بها ولوحدها دون مشاطرتها مع أحد هي ربة البيت سواء زوجة أو أم، فالبيت عالم المرأة ومملكتها الخاصة، وهي بما امتازت به من الخصائص الأقدر على القيام بهذه المهمة العظيمة، ولا يقتصر دورها في البيت على ما فيه فقط بل إعداد وتربية النشء أيضا، لأنه بكل بساطة أول قسم من أقسام المدرسة التي يتخرج منها رجال ونساء المستقبل، زيادة على هذه الوظائف فهي مسؤولة على إدارة شؤون البيت من غسل وطهي وتنظيف ...الخ من الأعمال المنزلية.

2-6-دور المرأة في الحياة العامة:

للمرأة أدوار مهمة داخل المجتمع لا يمكننا تجاهلها لأنها لو لم تكن فاعلة وفعالة فيه إلا ولها بصمة تتركها في شتى المجالات و منها:

أ- الدور الاجتماعي:

وهي الأنشطة التي تقوم بها المرأة في إطار أسرتها وخاصة في ما يتعلق بتربية أبنائها وعلاقة أسرتها بباقي الأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي، فالدور الاجتماعي نحصره هنا في دور المرأة في الحياة الخاصة أي دورها الأسري، ضف إلى ذلك بعض الأدوار الأخرى كالرعاية مثلا في كل الجوانب الصحية، التعليمية، التثقيفية، وحتى ترسيخ المعايير الاجتماعية ونقلها من جيل لآخر، أيضا دورها الديني في نشر دينها وتعميمه على أفراد أسرتها، وكذا دورها الفعال الذي تلعبه داخل أسرتها وبيئتها ألا وهو المصلحة الاجتماعية المتضامنة في شتى المواقف الاجتماعية.

ب- الدور الثقافي:

هو قدرة المرأة على تقييم ما تتلقاه من معارف ومعلومات من وسائل الإعلام المختلفة بما يدعم دورها في معايشة قضايا العصر والانفتاح على العالم الخارجي، ويلعب التعليم دورا هاما في هذا المجال حيث أنه كلما نالت المرأة قسطا أكبر من التعليم كلما كانت أكثر فهما وإدراكا للإيحاءات والتأثيرات التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي، كما تعتبر العامل الرئيسي لترسيخ الثقافة المحلية والتراث الثقافي وهوية المجتمع في الأجيال الصاعدة.

ج- الدور الاقتصادي:

وهو كل نشاط تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها وتقديرها فمثلا قيام المرأة بعملية غسل الملابس وكيها يعتبر عمل اقتصادي لأنها توفر ذلك دون أخذها إلى مغسلة خاصة، أو طهي الطعام على سبيل المثال فهي لا تقوم لعمل فحسب وإنما الادخار أيضا.

د- الدور السياسي:

وهو الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق الانتخاب والتصويت، الترشح للمجالس الشعبية والنيابية، المشاركة في النقابات، والتنظيمات النسائية، وحرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون."(16)

7- مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

" إن الحديث عن المرأة الجزائرية خاصة هو الحديث عن نصف المجتمع، قد يبدو هذا الكلام بديهيا، بل قد يبدو أيضا من قبيل اجترار ما تعاهد عليه المتكلمون في موضوع المرأة لكن علينا صياغته علميا و لغة الأرقام، وعدد النساء فيه هو 15,761,000، و معنى هذا أن معدل المرأة في المجتمع الجزائري تساوي بالمائة 49,5 % 49,99 أي أن المسلمة به نصف المجتمع هو المرأة.

وبدخول المرأة الجزائرية الثورة التحريرية بصورة عفوية، برهنت على أهمية دورها في المجتمع ، فالجزائر اليوم في ثمار الحرب التحريرية ومحرك الثورة لن تقبل أبدا بوجود ثنائية المواطنة، ومن المستحيل أن يتغير مجتمع ما دون أن تتغير معه وضعية المرأة نحو التقدم مع احترام القيم الأخلاقية وإذا كان تحرر المرأة ضرورة حيوية في وقتنا الحاضر فإن ذلك لا يهم الجزائر لوحدها، ومن الإنصاف أن نعتبر الحلول العادلة لقضايا المرأة حافلا بالنسبة للإنسانية قاطبة.

ولقد تحسنت الظروف الموضوعية للمرأة الجزائرية بشكل هائل، فنالت حقوقها في الانتخاب والتعليم والتكوين المهني والعمل...إلخ ، لكن على الشعوب تطبيق كافة القوانين بعقيدة راسخة وشعور فياض لضمان المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة وقد أكد ذلك ميثاق الجزائر أن المساواة يجب أن تدخل ضمن إطار الوقائع الملموسة، كما يجب على المرأة أن تدخل المعترك السياسي بكل نشاط وحزم لتجسيد المعنى الاشتراكي، ثم عليها أن تبذل جهدها لخدمة البلاد وتشييد صرحها الاقتصادي، و بهذا تكون قد ضمنت سبيل رقيها الحقيقي.

وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تتخذ سلسلة من الإجراءات قصد ضمان حقوق المرأة وتدعيم رقيها، فأنشأت مدارس التكوين المهني النسوي وسهلت بعدد من الوسائل مهمة دخول المرأة في ميدان العمل، فمنذ فجر الاستقلال تسللت المرأة الجزائرية بشكل كبير إلى الحياة العملية وتسلقت إلى عدد من المناصب الإدارية، وبرهنت بشجاعة نادرة على قدرتها وكفاءتها ، و لقد سمح تحرر المرأة الجزائرية الذي تبناه المشرع و نادى به ميثاق الجزائر وأكدته الدولة إلى أغلب النساء بالتفتح على شخصيتها الأصلية فشاركت بكل عز وثقة في المعترك الاقتصادي والسياسي للبلد، وأدى ذلك للازدهار وتحقيق حياة أفضل.

كما أنه للمرأة الجزائرية منظمتها الخاصة هي" الاتحاد الوطني لنساء الجزائريات" وكان أول انعقاد لمؤتمرها في19 إلى 23 نوفمبر 1996 ،من أجل وضع برنامج شامل لتحديد طرق العمل و تهيئة نشاط أعمال المرأة ودراسة مشاكلها والتعرف على أحوالها وأوضاعها بطريقة شاملة للمشاركة في نشاط الحياة السياسية والاجتماعية التي تعنى بمصير الأمة.

فهذه المساواة بين الرجل والمرأة السياسية في الحقوق السياسية، تفرض على المرأة الجزائرية مسؤولية عامة ومشاركة دائبة في كافة القطاعات الحية التي تضمن استمرار سير البلاد إلى الأمام.

إن التركيز على السنوات العشر الأخيرة، هو من منطلق كون الفترة– لا يمكن لأحد إنكار هذه الحقيقة -هي فترة التحولات الإستراتيجية العميقة التي تعيد صياغة المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة، فهذه الفترة فترة البناء المؤسساتي والإصلاح الشامل جعلت المرأة تتقاسم و الرجل حظها من الحياة في التعليم، العمل، الإنتاج، الاستثمار، الخدمة والإبداع وحتى دوائر القرار ودواليب الدولة."(17)

8- دور المرأة في التنمية:

"لا يمكن تجاهل دور المرأة في التنمية ومشاركتها داخل المنزل وخارجه في التنشئة الاجتماعية، ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا أمكن دمج المرأة في الجهود المبذولة للتنمية مع الرجل، فالاستثمار في هذا المجال يدعم الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث أنّ المرأة لها علاقة بمعدلات الخصوبة، الصحة العائلية، التنشئة الاجتماعية التي لها تأثير على التنمية. كما أن التخطيط للإصلاح والتحديث الاجتماعي والسياسة الاجتماعية يجب أن تركز أولا على الحاجات الأسرية أكثر من تركيزها على حاجات أخرى لأهمية الأسرة كنسق فاعل في بناء الإنسان في المجتمع."(18)

حيث أكد الكثيرون على أهمية أدوار المرأة في عمليات التنمية في العالم الثالث، فالبعض يرى أن الأدوار متعددة وتتراوح بين مشاركة المرأة في النضال من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، وبين مشاركتها في الحركات الاجتماعية والسياسية أثناء عملية التحول من التقليدية إلى الحداثة.

ولكن هناك من الباحثين من ينظر إلى المرأة نظرة حذرة معتمدين في تبرير وجهة نظرهم على القول بأن المرأة في العالم الثالث ما تزال أسيرة التقاليد التي تحد أدوارها في المجتمع، ومن ثم فإن مشاركتها في عمليات التنمية محدودة، ويعين ذلك أنّ هناك اختلافا بين الباحثين والمثقفين فيما يتعلق بمساهمة المرأة في عمليات التنمية.

وقد أشار "لويس" في عرضه لبعض الآراء حول هذه القضية إلى وجهات نظر متفرقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. البعض يرى أن المرأة في العالم الثالث ما زالت أسيرة للنظرة التقليدية التي تضفي على الإناث مكانة أقل، وتفترض أن أدوارهن ما هي إلا أدوار هامشية. و تعتمد هذه النظرة على افتراض مؤداه أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية ولن تشارك مشاركة فعالة في الأنشطة الاقتصادية إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة، ونفضت أيديها من التقاليد البالية.
2. ويرى البعض الآخر أن التقاليد في حد ذاتها ليست السبب في تخلف المرأة في العالم الثالث وإنما الاستعمار الذي لم يحاول أن يغير من هذه التقاليد القائمة على نظام أبوي صارم، ولقد أدى هذا الوضع إلى تأكيد الدور التابع للمرأة والذي أصبح عقبة في سبيل تحقيقها للاستقلال.
3. إنّ كلا من الاستعمار والتقاليد مسؤول عن وضع المرأة، فكثيرا ما تتعرض المرأة لأشكال من الاستغلال بسبب النظرة التقليدية، أما الاستعمار فإنه لم يبقي فحسب على هذه النظرة التقليدية، وإنما أضاف مظاهر جديدة لاستغلال المرأة تحت وطأة التوسع الرأسمالي. وتشكل المرأة حوالي نصف القوى العاملة في دول العالم، حيث تحتل10" إلى 20" من الوظائف الإدارية العليا والوظائف الأخرى، لذلك فإنّه لا يمكن القول إنّ المرأة لا تشارك في صنع القرار خاصة في الدول المتقدمة، حيث تتوفر للمرأة فرص التعليم والعمل على مستوى متكافئ مع الرجل، وبالتالي يصبح باستطاعة المرأة تولي المناصب العليا في الدولة على عكس الوضع في الدول النامية، حيث تكون فرص تعليم المرأة أقل من الرجل، وتكون المسؤوليات العائلية على المرأة من الضخامة، بحيث لا يمكنها من الارتقاء بنفسها في مجال العمل والتدريب الفني والمهني، للمساهمة في عملية تنمية المجتمع، وتؤكد تجارب الدول منذ القدم

تقدم المرأة هو تقدم للدول، وأن تنمية قدرات المرأة صحيا وتعليميا وسياسيا يساهم في وصولها إلى مواقع اتخاذ القرار، وبالتالي في استمرار الديمقراطية والرخاء في المجتمع.

ويبين تقرير التنمية البشرية لعام 2001 أنّ المرأة تشترك مع الرجل على قدم المساواة في الفرص والفوائد والمسؤوليات المتعلقة بالمواطنة والتنمية، وتختلف الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من بلد لآخر تبعا للأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والعامل الجوهري بالنسبة لهذه الأوليات جميعها هو المساواة في إمكانية الحصول على وسائل تنمية القدرات البشرية الأساسية، والمساواة في فرص المشاركة في جوانب عملية صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو هدف يجب أن تحدده كل دولة. وما زالت المرأة بعيدة عن تقاسم مناصب صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل،لأن المناصب العليا لصنع القرار ما تزال حكرا على الرجل وحده إلى حد كبير في معظم الدول وعلى الأخص في الدول العربية. وتبين الإحصائيات الرسمية الصادرة من الدول المتقدمة أن مشاركة المرأة في سوق العمل لا يعني أنها متساوية مع الرجل في تولي المناصب القيادية، بالإضافة إلى ذلك فإن تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة ومسؤولياتها داخل المنزل وتجاه أبنائها وزوجها يحد من طموحاتها في المشاركة في صنع القرار، ومن العوامل الأخرى التي تحد من وصول المرأة إلى المراكز القيادية احتكار الرجل للسلطة والثروة، ويجب على المرأة التي تحاول الدخول إلى مراكز السلطة العليا و أن يكون لديها الاستعداد للمنافسة ليس فقط من الناحية المادية وإنما في الثقة الذاتية، وكذلك وجود القوى التي تدعمها، وعلى المرأة أن تدرك جيدا قبل الخوض في هذا المجال الذي لا يزال حكرا على الرجال في الدول العربية بصورة خاصة.

ومن هذا فإنّه يمكننا القول بأن هناك خطوات مضيئة في مسيرة المرأة العربية، ومشاركتها في صنع واتخاذ القرار خلال تلك الفترة ليس فقط في الدول المتقدمة وإنما في الدول النامية أيضا، ومنها الدول العربية."(19)

و" لقد أصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تحقيق التنمية جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها، ذلك أن المرأة تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية وتقدم أي مجتمع مرهون ومرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها، فقد كانت المرأة قديما تحتل مركزا ثانويا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتستمد قوتها من خلال الدور الذي تقوم به كزوجة وأم، ولكن خروجها اليوم للعمل جعل دورها لا يقتصر فقط على الإنجاب والتربية والاهتمام بأمور البيت، إذ اكتسبت موقعا ودورا اقتصاديا

واجتماعيا مهما في الحياة العامة للمجتمع، وفي أسرتها خاصة، فالدخل المادي الذي توفره لميزانية الأسرة أصبح يعطيها مكانة أقوى.

وتلعب المرأة العاملة دورا أساسيا وجوهريا في الحياة الأسرية، فهي تعد رأس المال البشري الذي يفوق في الأهمية أي شيء أخر، وهي المنظم لحركة الأسرة وفي غيابها لأي سبب لا تستطيع أن تعيش بنفس الكفاءة، فأدوار المرأة متعددة في إشباع حاجات الأسرة المادية، النفسية وإنجاب الأطفال وتربيتهم وكذلك العمل داخل المنزل وخارجه."(20)

ولقد قام الباحثان سليم العايب و بوحنيكة نذير عام2014 بدراسة حول مدى مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، حيث أسفرت النتائج على أن المرأة العاملة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة.

و" ظهر نهج يهدف إلى تصميم الإجراءات والسياسات لدمج المرأة تماما في التنمية وذلك في السبعينات، ولقد جاء كرد فعل لمعالجة بعد المرأة عن المشاركة في بعض جوانب التنمية.وعلى الرغم من أن هذه الجوانب مدمجة في التنمية ولكن بصفة غير متساوية بين الرجال والنساء، كما تم تطوير نهج "المرأة والتنمية" في الثمانينات ليصبح"النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف إلى إزالة الفروقات في المساواة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية بين المرأة والرجل ومازال مفهوم "المرأة والتنمية" و"الجندر في التنمية" مستخدمان بالتساوي وبالدلالة ذاتها في مختلف المواقف."(21)

و"مما لا شك فيه أن الحاجة الاقتصادية للدولة تعتبر العامل الذي دفع بالمسؤولين الجزائريين بترقية تواجد المرأة في عالم الشغل، وألزمت الحاجة المتزايدة للمجتمع الاقتصادي الحديث، حيث أنّ تعدد مجالات النشاط في الاقتصاد المعاصر لدى كل الدول في العالم بما فيها الجزائر ساهم بكثير في خروج المرأة للعمل، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما يزيد عن60 "من الشباب الجزائري ممثلا من جنس الإناث يمثل ثروة بشرية لابد ألا تضيع هكذا سدى بسبب مكوث المرأة في البيت، بل من المنطقي والأجدر أن يتم توظيف هذه القوة البشرية الشبابية، للدفع بالاقتصاد نحو التطور والرقي، ولعل هذا الاهتمام باستثمار العنصر النسوي في الحياة الاقتصادية، والذي أملته التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المحلي والعالمي، قد فتح آفاقا واسعة للنساء في الحصول على فرصة عمل محترمة ومقبولة في مجتمع يستوجب أن يكون فيه كل فرد عنصرا فعالا ومساهما في تحقيق الازدهار والرقي الاقتصادي، ذكرا كان أم أنثى بدون تمييز بين الجنس، بل يكفي أن يتوفر عامل الأهلية للمنصب والكفاءة والمهارة العلمية.

ومن ناحية أخرى لا شك أن التغييرات التي تطرأ على اقتصاد أي دولة أو مجتمع، أنها تؤثر على مختلف عناصر المجتمع خصوصا تأثيرها على الأسرة، باعتبار أن الأسرة هي الخلية الرئيسية لتكوين المجتمع، وبما أن الاقتصاد عنصر من المنظومة الاجتماعية، فلا شك أنّ الأسرة تتأثر لا محال بالقطاع الاقتصادي والتحولات التي تطرأ عليه، ولقد أثر في الجزائر الحراك الاقتصادي الذي عرفه مجتمعنا في مختلف القطاعات بصورة مباشرة على الأسرة الجزائرية، ومن بين هذه التأثيرات التي حدثت والظاهرة بوضوح للعيان، ظاهرة سماح الأسرة بخروج المرأة للعمل، فمن جهة تساهم في إثراء الجانب الاقتصادي للأسرة كما سبق ذكره، ومن جهة ثانية ظهر ذلك بسبب رغبة السلطات الحاكمة في استثمار العنصر النسوي لتنشيط الحياة الاقتصادية بدل إهدار الثروة، هذا بغض النظر عن الإمكانات الهائلة التي سخرتها الدولة بهدف تمكين النساء من الدراسة وحق التكوين، فرغبة المسؤولين في تحقيق العائد المادي من جراء الاستثمار في العنصر البشري، فلا يجب أن تصرف مبالغ وميزانية ضخمة في تكوين المرأة ثم عدم استثمار التكوين الذي حصلت عليه في تحقيق فوائد ونواتج للحياة الاقتصادية للبلد، فمن الخطأ أن لا يتم مراعاة الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة في تحقيق الرقي والتطور الاقتصادي للمجتمع."(22)

9- معوقات مشاركة المرأة في تحقيق التنمية:

لقد واجهت المرأة العربية من خلال دورها و نشاطها في عملية تنمية المجتمع و رفع مستويات الحياة و نقل الشعب من النمط التقليدي في توفير الخدمات إلى الانفتاح على التطورات العالمية في مختلف الميادين فكريا و حضاريا مجموعة من التحديات تعيق نشاطها و نجد منها:

" تشكل الثقافة العربية السائدة من بين المشاكل التي تواجه قضية تمكين المرأة في عالمنا العربي و استمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر و مزيد من الحريات أكثر من كونها قضية لها منهاجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الشاملة ، و الجدل حول الدين و علاقات و أدوار الرجل و المرأة في الحياة العامة ، و داخل الأسرة بدلا من توجيه الجهد إلى إيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادي و على أرض الواقع العملي لصالح النمو و التنمية . و من هنا فإن التحدي يكمن في توعية و اعتراف الحكومات و متخذي القرار بمدخل السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي."(23)

" كما أنه بالرغم من المشاركة الفعالة للمرأة العربية في الحياة السياسية إلا أن للمناخ الانتخابي تأثير سلبي على مشاركة النساء و الرجال على حد السواء ، حيث تسيطر آليات استخدام

العنف و الفساد و سلاح المال على المناخ السياسي ، مما أدى إلى إحجام النساء من المشاركة ، ففي مصر تحجم النساء عن الإدلاء بأصواتهن لأنهن لا يرغبن في أن يتعرضن للإهانة إذا لم يوافقن على بيع أصواتهن لمن لا يستحق ، كما تحجمن عن ترشيح أنفسهن بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات الدعاية الانتخابية المالية و في الجزائر لا تشارك السيدات خوفا من الجماعات الدينية المتعصبة ، و كذلك الحال في لبنان حيث تحجم السيدات عن المشاركة خوفا من العنف المتبادل بين الفصائل المختلفة."(24)

" بالإضافة إلى العديد من الصعوبات التي تواجهها المرأة العربية بصفة خاصة من خلال دورها في المشاركة في تفعيل التنمية منها الاجتماعية و الثقافية و التي تسند إلى اعتبارات دينية و عملا بالقرآن الكريم في قول الرجال قوامون على النساء، كما يعتبر مستوى التعليم شرط لتمكين المرأة في حين نلمس العديد من القيود و التميز في تعليم المرأة ، كما نجد المرأة العربية تعاني من عدم القدرة في المشاركة الفعلية للنشاط الاقتصادي و هذا نتيجة القيود المفروضة من طرف الأسر أو الحكومة و عدم الاستثمار الحقيقي الفعلي في النشاط الاقتصادي ، و غيرها من القيود التي تحد من فعالية تمكين المرأة العربية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا ." (25)

خاتمة :

تعد التنمية إذن تلك الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة، والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة، الأسرة والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن للرفاهية الاجتماعية، حيث تلعب التربية دورا فاعلا وحيويا في تجربة التنمية التي تخوضها الأمة العربية، إذ أنّ التربية هي التنمية بكل أبعادها البشرية والاقتصادية، والتنمية هي باب الحضارة التكنولوجية والعلمية ومفتاحها، والإنسان هو محور ذلك كله وسيلة وغاية.

ومن هنا يتجلى لنا الدور الأسمى الذي تلعبه المرأة في المجتمع داخل البيت وخارجه في التنشئة الاجتماعية وتربية النشء.

لكن تجدر الإشارة بأن المرأة في العالم الثالث ما تزال أسيرة التقاليد والعادات التي تحد من أدوارها في المجتمع، والتي تجعل مشاركتها في عمليات التنمية محدودة.

المراجع العربية:

نورية علي حمد و آخرون . (1990) . المرأة و التنمية في الجمهورية اليمنية. صنعاء ، ،سلسلة دراسات المرأة اليمنية في التنمية رقم 1، وزارة التأمين و الشؤون الاجتماعية ، ص 03.

وليد خصام.(2013-2014). العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و النمو السكاني بالجزائر بين النظري و الواقع، باتنة ، دراسة تحليلية من 1990 إلى 2010 ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع و الديموغرافيا ،السنة الجامعية ، ص 35.

إبراهيم قلاني .(1997).قاموس عربي عربي ، عين مليلة , دار الهدى ، ص629.

معن خليل العمر .(2000).معجم علم الاجتماع المعاصر ، الأردن، دار الشروق للنشر و التوزيع، ،ط1، ص362.

عبد الهادي الجوهري .(1998).قاموس علم الاجتماع ، مصر، المكتب الجامعي الحديث ، ط3،ص 96.

طلعت مصطفى السروجي .(2012). التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مصر، دار الكتب و الوثائق، ص 45.

محمد حمدان عبد الله.(2008). الفلسفة التربوية و دورها في التنمية، عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع،ط1، ص 76.

شفيق محمد .(2000).التنمية الاجتماعية (دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع)، الإسكندرية، المكتبة الجامعية ،ط3، ص 12.

رشوان حسين عبد الحميد أحمد.(2008) . التنمية (اجتماعيا ، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، ص 09.

إحسان محمد حسن . (2005). علم الاجتماع الاقتصادي ، الأردن، دار وائل للنشر ، ط1، ص 175.

أحمد زكي بدوي .(1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، لبنان، مكتبة ، ص384.

هشام مصطفى الجمل . (2006). دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي ، الإسكندرية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، ط1، ص 65.

جمال حلاوة و علي صالح . (2009). مدخل إلى علم التنمية ، دار الشروق ، ط1، ص 56.

رشوان حسين عبد الحميد أحمد. التنمية (اجتماعيا ، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)، المرجع السابق، ص 07.

نائل عبد الحافظ العوالمة . (2010). إدارة التنمية ، الأسس، النظريات ، التطبيقات العلمية، الأردن ، دار زهران للنشر ، ط1، ص 58.

بلحاج مليكة. (2010-2011). مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي ، ، تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في أنثروبولوجيا التنمية ، جامعة أبي بكر بلقايد، ص 91.

نفس المرجع، ص 94.

طلعت مصطفى السروجي . التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المرجع السابق، ص 47.

بدرية عبد الله العوضي،(2008). ملتقى حول دور المرأة العربية في التنمية المستدامة و مؤسسات المجتمع المدني، الدوحة،

سليم العايب و بوحنيكة نذير.(2014). مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة، البويرة ، الجلسات الأولى للعمل و التنظيم ، المرأة و الشغل ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، ص 203.

فاصولي زينب ، عيزل نعيمة. خروج المرأة للعمل بين الحاجة الاقتصادية و التحرر من الأدوار التقليدية ، البويرة ، الجلسات الأولى للعمل و التنظيم ، المرأة و الشغل ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، ،ص 77.

تيعشادين محمد .(2014). العوامل الاجتماعية و الاقتصادية لخروج المرأة للعمل، البويرة ، الجلسات الأولى للعمل و التنظيم ، المرأة و الشغل ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، ص 98.

الأمانة العامة.(2009). التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة ، دمشق، ص 07.

محمد خشمون.(2015). المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية ، سلسلة المحاضرات العلمية ، مجلة مركز جيل البحث العلمي، ص 87.

صابر بلول .(2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 25، العدد الثاني، ص 662.